

تقرير حول الواقع الاقتصادي في مدينة الخليل ومحافظة الخليل

إعداد تحليلي موجز ومدعم بالمشورات الإحصائية المتاحة | آب 2026
سعد جرادات

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
1	الملخص التنفيذي	2
2	مؤشرات أساسية	2
3	البنية القطاعية للاقتصاد الخليلي	2
4	التجارة والخدمات والزراعة	3
5	الثقل المؤسسي والقيادي لمحافظة الخليل	3
6	لماذا تُعد الخليل ركيزة للاقتصاد الوطني؟	3
7	أبرز التحديات والأولويات	4
8	الخلاصة	4

أولاً: الملخص التنفيذي

تُمثل محافظة الخليل أكبر كتلة سكانية واقتصادية في الضفة الغربية، وتجمع بين سوق استهلاكية واسعة وقاعدة إنتاجية متنوعة تقودها الصناعة والتجارة والزراعة والإنشاءات. بلغ عدد سكان المحافظة نحو 842,969 نسمة في نهاية عام 2024 وفق تقديرات منشورة استناداً إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، مقابل 707,017 نسمة عُدوا فعلياً في تعداد 2017. وهذا يعني أن المحافظة تضم قرابة ربع سكان الضفة الغربية، بما يمنحها وزناً كبيراً في الطلب المحلي، والقوى العاملة، وتكوين المشروعات.

وتُعد مدينة الخليل مركز الثقل التجاري والإداري للمحافظة؛ إذ تستقطب أسواقها وخدماتها ومؤسساتها المالية والصحية والتعليمية حركة يومية من دورا والظاهرية ويطا وحلحول وبلدات شمال وجنوب المحافظة. أما المحافظة ككل فهي المجال الإنتاجي الأوسع الذي تنتشر فيه المحاجر والمصانع والمزارع والمناطق الحرفية. وعليه، فالاقتصاد المدينة يعتمد بصورة رئيسية على التجارة والخدمات وإدارة الأعمال، بينما تتوزع القدرات الصناعية والزراعية عبر المحافظة وترتبط بالمدينة كسوق ومركز تمويل وتسويق وتصدير.

ثانياً: مؤشرات أساسية

المؤشر	القيمة	الدلالة الاقتصادية
السكان – المحافظة (نهاية 2024)	نسمة 842,969	أكبر سوق وقوة بشرية في الضفة الغربية
المنشآت الاقتصادية (تعداد 2012)	منشأة 21,747	المرتبة الأولى بين المحافظات آنذاك
المنشآت الصناعية والحرفية	نحو 3,200 منشأة	قاعدة تصنيع محلية واسعة ومتنوعة
العاملون في الصناعة والحرف	نحو 28,000 عامل/ة	أثر مباشر في التشغيل والدخل الأسري
حصة صادرات المحافظة	نحو 27% من صادرات فلسطين	مساهمة كبيرة في النقد والتجارة الخارجية
البطالة في 2022	16.9%	أعلى معدل بالضفة آنذاك ويكشف فجوة تشغيل
الضأن في 2021	رأساً (26% من فلسطين) 200,245	المرتبة الأولى وركيزة للأمن الغذائي
الأبقار في 2021	رأساً (30.3% من 20,558 فلسطين)	المرتبة الأولى ومصدر مهم للألبان واللحوم

ثالثاً: البنية القطاعية للاقتصاد الخليلي

○ الصناعة:

تتميز الخليل بتركيز صناعي لا يتوافر بالمستوى نفسه في معظم المحافظات، وتشمل صناعات الحجر والرخام، والأحذية والجلود، والبلاستيك، والمعادن، والأغذية والألبان، والزجاج والخزف، والأثاث، والورق والكرتون. وتشير غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل إلى وجود نحو 3,200 منشأة صناعية وحرفية تشغل قرابة 28 ألف عامل وعاملة، وإلى أن صادرات المحافظة تمثل نحو 27% من إجمالي الصادرات الفلسطينية. وتستند هذه القوة إلى تراكم خبرة عائلية ومهنية، ووجود سلاسل توريد محلية، وقدرة ملحوظة على الإنتاج للسوقين المحلي والخارجي.

وتحتل صناعة الحجر والرخام موقعاً محورياً، ليس فقط في استخراج الخام، بل في القص والتشكيل والتشطيب والنقل والتصدير والخدمات الهندسية المرتبطة به. وتنتج فلسطين قرابة 22 مليون متر مربع من منتجات الحجر سنوياً وفق بيانات

قطاعية منشورة، وتتركز حصة مهمة من المحاجر والمناشير والمصانع في نطاق الخليل وبيت لحم. كما اكتسبت الخليل ميزة وطنية في صناعة الأحذية والجلود، إضافة إلى الصناعات الغذائية والبلاستيكية والمعدنية التي تخدم السوق الفلسطيني وتستبدل جزءاً من الواردات.

رابعاً: التجارة والخدمات والزراعة

○ التجارة والخدمات:

تُعد مدينة الخليل أكبر مركز تجاري في جنوب الضفة الغربية، وتخدم سوقاً يتجاوز حدود البلدية إلى كامل المحافظة. ويظهر وزن النشاط الأهلي والخاص في كثافة المحال والمخازن وشركات التوزيع والنقل والمقاولات والمصارف ومكاتب الخدمات المهنية. كما تستند المدينة إلى حركة تجارة الجملة والتجزئة وإلى ارتباطها بالأسواق الإسرائيلية، وهو ارتباط يتيح فرصاً لكنه يجعل النشاط المحلي شديد الحساسية للحوادث والإغلاقات وتصاريح العمال واضطرابات المقاصة والسيولة النقدية.

○ الزراعة والثروة الحيوانية:

لا يقتصر ثقل الخليل على الصناعة. فقد أظهر التعداد الزراعي لعام 2021 تصدر المحافظة في الثروة الحيوانية؛ إذ ضمت 200,245 رأس ضأن، أي 26% من إجمالي الضأن في فلسطين، و20,558 بقرة، أي 30.3% من الإجمالي. وتمثل تربية الأغنام والأبقار والدواجن، وزراعة العنب والزيتون واللوزيات والخضروات، قاعدة للأمن الغذائي ولمصانع الألبان واللحوم والأغذية. ويعزز ذلك الترابط بين الإنتاج الزراعي والتصنيع الغذائي والنقل والتبريد والتسويق.

خامساً: الثقل المؤسسي والقيادي لمحافظة الخليل

لا يُقاس وزن الخليل بحجم منشآتها وإنتاجها فقط، بل كذلك بقوة مؤسسات القطاع الخاص فيها وحضور قياداتها في الأطر الاقتصادية الوطنية. وتضم المحافظة غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، وغرفتي جنوب الخليل وشمال الخليل، وملتقى رجال الأعمال الفلسطيني، إلى جانب اتحادات وتجمعات قطاعية فاعلة في الصناعات المعدنية والهندسية، والجلود والأحذية، والمعادن الثمينة، والحجر والرخام، والتجمع النقوي لصناعة الجلود والأحذية «شغل الخليل». وتشكل هذه المؤسسات شبكة تمثيل واسعة للتجار والصناعيين وأصحاب الشركات، وتؤدي أدواراً في الدفاع عن مصالح القطاع الخاص، والحوار مع الحكومة، وتطوير الصادرات والتدريب، ومعالجة الأزمات الاقتصادية.

ويعكس تولي شخصيات من المحافظة مواقع قيادية وطنية حجم الثقة والخبرة المتراكمة في بيئة الأعمال الخليلية؛ فالسيد عبده حمزة إدريس، رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل، يتولى رئاسة اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، وهو المظلة الوطنية لـ 18 غرفة تضم أكثر من 70 ألف منشأة مسجلة وفق بيانات الاتحاد المنشورة.

كما يرأس السيد أحمد غازي القواسمي ملتقى رجال الأعمال الفلسطيني في الخليل، الذي يضم نحو 250 عضواً يمثلون شركات كبيرة ومتوسطة ومتنوعة، ما يجعله من أبرز وأكبر ملتقيات رجال الأعمال الفلسطينية من حيث العضوية ووزن الشركات المنتسبة. كذلك يتولى السيد روبين الجولاني رئاسة اتحاد الصناعات المعدنية والهندسية الفلسطينية، ويتولى السيد شعبان النتشة رئاسة اتحاد الصناعات الجلدية الفلسطينية؛ وهما قطاعان يرتبطان بصورة وثيقة بالقاعدة الصناعية في الخليل. وهذا الحضور القيادي يمنح المحافظة قدرة مؤثرة في صياغة المواقف الاقتصادية الوطنية وربط احتياجات منشآتها بصنع السياسات العامة.

سادساً: لماذا تُعد الخليل ركيزة للاقتصاد الوطني؟

○ الحجم الديمغرافي:

الكتلة السكانية الكبيرة تعني سوقاً واسعة وقاعدة كبيرة من العمال والمهارات ورواد الأعمال، كما تجعل أي نمو أو ركود في الخليل مؤثراً مباشرة في مؤشرات الضفة الغربية.

ثانيًا، كثافة المنشآت وريادة القطاع الخاص: احتلت المحافظة المرتبة الأولى في تعداد المنشآت لعام 2012 بواقع 21,747 منشأة. ورغم قدم هذا الرقم، فإنه يثبت اتساع تقاليد العمل الخاص والمشروعات العائلية، بينما تؤكد المؤشرات القطاعية اللاحقة استمرار القاعدة الصناعية الواسعة.

ثالثًا، التنوع والتكامل: لا يعتمد الاقتصاد الخليلي على قطاع واحد؛ بل يربط المحاجر بالتصنيع، والزراعة بالصناعات الغذائية، والتجارة بالنقل والتخزين والخدمات المالية. وهذا التكامل يضاعف القيمة المضافة ويُقي جزءًا أكبر من دورة الدخل داخل الاقتصاد المحلي.

رابعًا، التصدير والإحلال محل الواردات: مساهمة المحافظة بنحو 27% من الصادرات الفلسطينية تجعلها مصدرًا مهمًا للعملة والدخل، في حين تقلل منتجاتها الغذائية والجلدية والبلاستيكية والمعدنية والحجرية اعتماد السوق على الواردات. خامسًا، الصمود الاقتصادي: حافظت المنشآت العائلية والصغيرة والمتوسطة على الإنتاج والتشغيل في بيئة تتسم بعدم الاستقرار السياسي وتقييد الحركة. لذلك لا تمثل الخليل مجرد مركز إنتاج، بل قاعدة صمود اجتماعي ومالي للأسر الفلسطينية.

سابعًا: أبرز التحديات والأولويات

يواجه الاقتصاد الخليلي قيود الحركة والإغلاقات، وتراجع وصول العمال إلى أماكن عملهم، وأزمة السيولة والشيكات، وارتفاع تكاليف الطاقة والنقل والمواد الخام، وضيق المناطق الصناعية المنظمة، وضعف التمويل طويل الأجل، واتساع الاقتصاد غير المنظم، إضافة إلى البطالة؛ فقد بلغت 16.9% في المحافظة عام 2022، ثم ارتفعت البطالة في الضفة عمومًا إلى 28.7% في 2025 في ظل تداعيات الحرب وتوقف أعداد كبيرة من العمال. كما تعاني منشآت كثيرة من محدودية التحول الرقمي، وضعف الوصول المباشر للأسواق الخارجية، وصعوبة تطوير الحوكمة والإدارة في الشركات العائلية.

○ وتتمثل الأولويات في:

حماية انسياب السلع والأفراد؛ معالجة السيولة وتوفير ضمانات تمويل للمشروعات؛ تطوير مناطق صناعية وبنية للطاقة والنقل ومعالجة مخلفات الحجر؛ دعم التصدير والعلامات التجارية الفلسطينية؛ ربط الجامعات بالتدريب التطبيقي واحتياجات المصانع؛ رقمته المنشآت؛ وتشجيع تشغيل النساء والشباب. ومن المهم كذلك إنشاء مرصد اقتصادي خاص بالمحافظة ينشر بيانات سنوية موحدة عن الإنتاج والتشغيل والصادرات والاستثمار.

الخلاصة

تُعد الخليل ركيزة للاقتصاد الوطني لأنها تجمع الحجم السكاني، وكثافة ريادة الأعمال، وأكبر قاعدة صناعية وحرفية، وحصّة مؤثرة من الصادرات، ومكانة متقدمة في الثروة الحيوانية والغذاء. وأي سياسة وطنية للتشغيل أو التصدير أو الأمن الغذائي أو إحلال الواردات لن تحقق أثرًا واسعًا من دون وضع الخليل في مركزها. وفي المقابل، فإن تخفيف القيود وتحسين التمويل والبنية الصناعية والتدريب يمكن أن يحول ثقل المحافظة الحالي إلى قاطرة أقوى للنمو الفلسطيني.